

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٣

بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة لمنحة حديد التسليح صغير الحجم
الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٢ بين حكومتى
جمهورية مصر العربية واليابان

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور ،

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابات المتبادلة بشأن منحة حديد التسليح صغير الحجم الموقعة في القاهرة
بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ، وذلك مع التحفظ
بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذى الحجة سنة ١٤٠٣ (٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨٣)

حسن مبارك

القاهرة فى ١٥/٥/١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح - بالنيابة عن حكومة اليابان - الترتيبات التالية :

١- بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع إسكان محدودى الدخل (المشار إليه هنا فيما بعد "بالمشروع") بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية - طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن - منحة قيمتها خمسمائة مليون ين (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) (المشار إليه هنا فيما بعد بـ "المنحة") .

٢- تتاح هذه المنحة خلال الفترة ما بين سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٤ إلا إذا تم اتفاق بين السلطات المعنية لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣- تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية استخداما سليما وفعالا لشراء منتجات يابانية وخدمات ضرورية لتنفيذ المشروع مدرجة كما يلى :

(أ) قضبان صلب صغيرة الحجم ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل قضبان الصلب الصغيرة الحجم المشار إليها فى (أ) بعاليه إلى موانى فى جمهورية مصر العربية .

٤- تبرم الحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) ، هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بالرعايا اليابانيين عند استخدامها فى هذه الترتيبات الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥- (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بإداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية الالتزامات التى استحدثت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التى تفحصها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة (٤) (المشار إليها فيما يلى "بالعقود التى تم فحصها") وذلك فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل فى الصرف الأجنبى والذي تم تعيينه بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية (المشار إليها فيما يلى بـ "البنك").

(٢) تم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات حكومة اليابان بالين اليابانى والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم فحصها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب مشاورات بين البنك والحكومة المصرية والجهة المعنية بها .

٦- (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لـ :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركى فى موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة .

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب وأى غرامات مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة فى نطاق هذه المنحة سوف تستخدم استخداماً سليماً وفعالاً لتنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة في نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان في أى أمر قد ينشأ أو يتعاق بهذه الترتيبات .

وإشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد - نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية - تعريزا للترتيبات السابقة يعتبران أنهما يشكلان اتفاقا بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابي من جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

لانى لانتهد هذه الفرصة لأجدد اسعادتكم التأكيد بأسمى اعتباراتى .

يوسك ناكائى

سفير مفوض فوق العادة لدى حكومة

جمهورية مصر العربية

القاهرة فى ١٥/٥/١٩٨٣

صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتك المؤرخة اليوم والتي تنص على مايلى :
” أتشرف بالإشارة إلى المناقشات التي تمت منذ وقت قريب بين ممثلى حكومة اليابان
وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية يابانية بهدف تقوية علاقات
الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح — بالنيابة عن حكومة اليابان — الترتيبات التالية :

١ — بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع إسكان محدودى الدخل (المشار إليه هنا
فيما بعد ”بالمشروع“) بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية تتيح حكومة اليابان لحكومة
جمهورية مصر العربية — طبقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن — منحة
قيمتها خمسمائة مليون ين (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ين يابانى) (المشار إليها هنا فيما بعد بـ ”المنحة“) .

٢ — تناح هذه المنحة خلال الفترة ما بين سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٤
إلا إذا تم اتفاق بين السلطات المعنية لدى الحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ — تستخدم حكومة جمهورية مصر العربية استخداما سليما وفعالا لشراء منتجات
يابانية وخدمات ضرورية لتنفيذ المشروع مدرجة كما يلى :

(أ) قضبان صلب صغيرة الحجم ، و

(ب) الخدمات الضرورية لنقل قضبان الصلب الصغيرة الحجم المشار إليها فى (أ)
بعاليه إلى موانئ فى جمهورية مصر العربية .

٤ — تبرم الحكومة المصرية أو الجهة المعنية بها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين
لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة (٣) ، هذا وسوف تقوم الحكومة اليابانية
بفحص مثل هذه العقود لتكون صالحة للمنحة (يقصد بالرعايا اليابانيين عند استخدامها فى
هذه الترتيبات للأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانيون الاعتباريون التيديرها
أشخاص يابانيون طبيعيون) .

٥ - (١) تستخدم الحكومة اليابانية المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية الالتزامات التي استجقت على جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بمقتضى العقود التي فحصها طبقا لما نص عليه في الفقرة (٤) (المشار إليها فيما يلي "بالعقود التي تم فحصها") وذلك في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي والذي تم تعيينه بواسطة الحكومة المصرية أو الهيئة المعنية (المشار إليها فيما يلي بـ "البنك").

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) بعاليه عندما يقدم البنك طلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى إذن بالدفع يصدر من حكومة جمهورية مصر العربية أو الجهة المعنية بها .

(٣) إن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) بعاليه هو استقبال مدفوعات حكومة اليابان بالين الياباني والقيام بعملية السداد للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم فحصها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائية ومديونية الحساب مشاورات بين البنك والحكومة المصرية والجهة المعنية بها .

٦- (١) سوف تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات الضرورية لـ :

(أ) ضمان التفريغ والإفراج الجمركي في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلي للمنتجات المشتراة في نطاق هذه المنحة ؛

(ب) إعفاء الرعايا اليابانيين من الرسوم الجمركية والضرائب وأى فواتر مالية أخرى قد تفرض في جمهورية مصر العربية فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات في نطاق العقود التي تم فحصها .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة في نطاق هذه المنحة سوف تستخدم استخداما سليما وفعالا لتنفيذ المشروع .

(د) تحمل كافة المصاريف الضرورية لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تغطيها المنحة .

(٢) المنتجات المشتراة في نطاق هذه المنحة لا يجوز إعادة تصديرها من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان في أى أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإشرفنى أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد - نيابة حكومة جمهورية مصر العربية - تعزيزاً للترتيبات السابقة يعتبران أنهما يشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من جمهورية مصر العربية يفيد استكمال الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

ولمأنه ليشرفى أن أعزز - نيابة حكومة جمهورية مصر العربية - الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة يعتبران أنهما تشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان الإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية الضرورية لبدء سريان هذا الاتفاق .

ولمأنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم أعظم التقدير ما

دكتور/وجيه شندى

وزير شؤون الاستثمار والتعاون الدولى

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ٣٩٠ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٩/٢٥ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة لمنحة حديد التسليح صغير الحجم الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٣/١٠/١ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٣/١٠/٤ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة لمنحة حديد التسليح صغير الحجم الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٥ بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان .

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٣/١٠/١٩ م

كمال حسن على